مقدمة

منذ ظهور المنظمات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر ولكي تنهض بمهامها وتحقيق أهدافها المحددة لها بموجب دساتيرها أو مواثيقها فلابد أن تتوفر لها أجهزة تمارس اختصاصات متعددة وخصوصا توفر جهاز إداري يضم في هيكله أشخاص طبيعيون (الموظفون الدوليون)ويكون دور هذا الجهاز متابعة كل الأنشطة المتعلقة بعمل المنظمة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

عليه ولأغراض تنظيم الوظيفة الإدارية بين المنظمة الدولية وهؤلاء الأشخاص العاملين فيها لابد من توفر قانون داخلي ينظم هذه العلاقة وتكون قواعده ذات طبيعة خاصة نتيجة لخصوصية العلاقة بين الموظف الدولي والمنظمة الدولية, إذ لا توجد قواعد تنظم هذه العلاقة في القانون الدولي العام الذي تنظم قواعده العلاقة بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية بعد أن اكتسبت الشخصية القانونية الدولية, أو بين المنظمات الدولية نفسها, وإن المنظمات الدولية وموظفيها يتمتعون بحصانة قضائية تجاه القوانين الداخلية للدول. وبناء على ذلك ظهر فرع جديد للقانون ينظم أحكام الوظيفة الدولية في المنظمات الدولية الذي رسخت قواعده المحاكم الإدارية الدولية التي قامت بإنشائها المنظمات الدولية وهو القانون الإداري الدولي.

إذ إنّ ظهور هذه المحاكم أصبح ضرورة ملحة بعدما أوجد كياناً خاصاً للوظيفة الدولية وظهور قواعد قانونية دولية تنظم هذه الوظيفة فيما يتعلق بعلاقة الموظفين الدوليين مع المنظمات العاملين فيها, وبالنتيجة لابد من إنشاء أجهزة قضائية للفصل في المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة وذلك من خلال تطبيق هذه القواعد القانونية الدولية وبناء على ذلك توالت الجهود لإنشاء المحاكم الإدارية الدولية التي كانت بوادرها الأولى في عام 1927م, في عهد عصبة الأمم.

وقد أنيطت بهذه المحاكم مهمة الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة وبين موظفيها، مما استتبع ذلك نشوء قضاء إداري خاص بالمنظمات الدولية مهمته الفصل في القضايا الناشئة عن تطبيق القرارات الإدارية الصادرة من أجهزة المنظمة الدولية ذات العلاقة والمتعلقة بشؤون الموظفين داخل المنظمة أو العقود التي تبرمها وما يترتب على ذلك من إبطال القرار الإداري أو الحكم بالتعويض للأفراد الذين مسهم ضرر من تطبيق القرار الإداري الذي لا يمكن إلغاؤه أو سحبه الذي سنبحثه في إحدى الوكالات المتخصصة ألا وهي من أقدم

المنظمات المتخصصة وهي منظمة العمل الدولية, متناولين بالدراسة محكمتها الإدارية التي تُعدَّ الوريث والمكمل لعمل المحكمة الإدارية لعصبة الأمم بموجب اتفاق خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقبل انحلال العصبة. كذلك مقارنة هذه المحكمة بمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات كونها الإطار القضائي لنظام العدالة الجديد الذي خلف تشكيل المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة.

أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية الدراسة من كون المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تعدّ من السمات البارزة في تشكيل منظمة العمل الدولية والدور الذي لعبته في التنظيم القضائي الإداري الدولي من خلال تشكيل العديد من المحاكم الإدارية في العديد من المنظمات الدولية على غرارها, وكذلك دورها الفعال في توفير الضمانات القضائية للموظفين الدوليين العاملين في المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التي قبلت ولايتها, وبالتالي ترسيخ مبدأ العدالة القانونية على المستوى الدولي من خلال الأحكام الصادرة عنها.

أسباب اختيار الدراسة :-

من الأسباب التي استوجبت اختيار هذا الدراسة هي :-

1-إن منظمة العمل الدولية من أقدم المنظمات الدولية المتخصصة التي عاصرت عصبة الأمم ولم تنحل بانتهاء عهد العصبة وإنما استمرت لتواكب منظمة الأمم المتحدة إلى يومنا هذا.

2-إن نظام المحكمة الإدارية في منظمة العمل الدولية قد أسس لقيام قضاء إداري دولي يكاد يتوائم مع نظام المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة وخليفتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات من حيث التشكيل والاختصاص ويختلف عنه من حيث اختيار وتعيين القضاة والسلطة التي تتمتع بها المحكمة في تنفيذ الالتزامات من قبل الأجهزة التنفيذية وكذلك في حدود الحكم بالتعويض وبعض الجوانب الأخرى.

3-القواعد القانونية ذات الطبيعة الخاصة التي تنظم الوظيفة الإدارية بين الأشخاص العاملين في المنظمات المتخصصة والمنظمة ذاتها ومنها منظمة العمل الدولية.

4-وجود قضاء إداري دولي ملموس عن طريق ما يصدر من المحكمة الإدارية لهذه المنظمة(منظمة العمل الدولية) من أحكام وقرارات بالاستناد إلى نظامها الأساس مقارنة بالمحاكم الإدارية الأخرى وخصوصا المحكمة الإدارية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة التي خلفتها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات .

5-ظهور نظام العدالة الجديد المتمثل بمحكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف للأمم المتحدة الذي خلف نظام المحكمة الإدارية السابقة للأمم المتحدة مما يترتب عليه محاولة التوفيق بين هذا النظام القضائي الجديد والنظام القضائي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

إشكالية الدراسة:-

تتناول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: هل يمكن التقريب بين القواعد القانونية التي تطبقها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية مع القواعد التي تحكم عمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات بوصفها الجزء الأهم في نظام العدالة الجديد في الأمم المتحدة؟

نطاق الدراسة:-

دراستنا ستقتصر على دراسة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشكل أساس و المقارنة بينها وبين محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لأهميتها وسيشمل نطاق الدراسة كلا نوعي الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية(شؤون الموظفين, والعقود التي تبرمها منظمة العمل الدولية). وكذلك صور الأحكام الصادرة عن المحكمة.

منهجية الدراسة:-

تعتمد دراستنا في عموم هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن للصكوك واللوائح الدولية المتعلقة بسير عمل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والأحكام الصادرة عنها كذلك المتعلقة بعمل محكمة الأمم المتحدة للمنازعات وبيان أوجه التباين والتشابه بين المحكمتين ومحاولة التوفيق بينهما من خلال تحليل النصوص والأنظمة الداخلية والأحكام القضائية الصادرة عنهما.

خطة الدراسة:-

عنوان الدراسة: المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية(دراسة مقارنة).

الفصل الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية.

المبحث الأول: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء المحكمة الإدارية لعصبة الأمم.

المطلب الأول : نشأة المحكمة الإدارية لعصبة الأمم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمحكمة.

المبحث الثاني: القضاء الإداري لمنظمة العمل الدولية في ضوء محكمتها الإدارية.

المطلب الأول: نشأة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة.

الفصل الثاني: الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية .

المبحث الأول: الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الأول: دعوى الإلغاء في اطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الثاني: دعوى التعويض في اطار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية .

المبحث الثاني: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

المطلب الأول: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت بالمنازعات المتعلقة بشؤون الموظفين.

المطلب الثاني: دور المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في البت بالمنازعات الناشئة عن العقود التي تبرمها المنظمة.

الفصل الثالث: المقارنة بين المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات .

المبحث الأول: محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الأول: انشاء محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل المحكمة.

المبحث الثاني: المقارنة بين النظامين الأساسيين للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

المطلب الأول: موجبات المقارنة.

المطلب الثاني: المقارنة.

الخاتمـــــــة: